

## إيران تخفي انهيار عملتها بشطب 4 أصفار من قيمتها

### تحول شكلي لا يغير واقع الأزمات الاقتصادية الخانقة

وقال المتحدث باسم الحكومة إن هذه الخطوة "ستجعل العملة الوطنية أكثر فاعلية"، وستكون "وأكثر انسجاماً مع ممارسة شائعة" في إشارة إلى استخدام التومان بين الإيرانيين منذ سنوات طويلة.

وأضاف ربيعي أن "التقود المعدنية سوف يتم تداولها مجدداً" بعد أن اختفت بسبب زوال قيمتها مع انهيار قيمة العملة الإيرانية. وتشير توقعات التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الإيراني إلى ترجيح انكماش الاقتصاد بنسبة 6 بالمئة خلال العام الحالي بسبب العقوبات الأميركية القاسية وعزلة البلاد عن النظام المالي والتجاري العالمي.

ويرى محللون أن أقصى تأخير لعملية حذف أربعة أصفار من الريال، هو أثر نفسي مؤقت سرعان ما يزول مع تأقلم الإيرانيين مع قيمة العملة الجديدة. إلى إحداث أثر نفسي في البلاد.

فالكثير من السكان يدفعون حالياً أكثر من مليون ريال (30 دولاراً) لزيارة بسيطة إلى محل بقالة.

والخطوة ضرورية أيضاً لتنفيذ إصلاحات مصرفية في إيران.

يذكر أن التومان كان عملة رسمية تاريخية حتى عام 1925. وقد وصل الإيرانيون استخدامها بشكل غير رسمي للإشارة إلى مبلغ 10 ريالات.

لجأت الحكومة الإيرانية لتجميل وتخفيف وقع انهيار عملتها على مستويات معيشة المواطنين، من خلال إلغاء 4 أصفار من قيمتها، بعد أن أصبح شراء وجبة غذائية يتطلب ملايين الريالات. ويجمع المحللون على أنه إجراء شكلي لا يغير شيئاً في واقع الأزمات الاقتصادية الخانقة.

طهران - أعلنت الحكومة الإيرانية أمس عن خطة لحذف الأصفار من أربعة أصفار من قيمة عملتها وإلغاء اعتماد الريال الحالي بعملة التومان، في خطوة شكلية تكشف حجم الاحتقاق الاقتصادي بسبب العقوبات الأميركية.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي ربيعي في مؤتمر صحفي في طهران إن "الحكومة أقرت مشروع قانون حذف أربعة أصفار من العملة واعتماد التومان كعملة وطنية بدل الريال".

ويأتي ذلك بعد الانهيار السريع للعملة الإيرانية منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات، التي تم تشديدها على عدة مراحل، كان آخرها إلغاء جميع إعفاءات شراء النفط الإيراني.

وكان الدولار يساوي نحو 42 ألف ريال في مايو 2018 عند انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وقد ارتفع إلى أكثر من 190 ألف ريال في العام الماضي، وهو يتحرك أمس عند نحو 120 ألف ريال قبل التحول إلى النظام الجديد.

ويرى مراقبون أنه تحول شكلي يهدف لتجميل وتخفيف وقع انهيار الريال، الذي فقد نحو 65 بالمئة من قيمته منذ مايو 2018، بعد أن أصبح شراء سلع رخيصة يتطلب ملايين الريالات. ولا يعادل مليون ريال حالياً سوى 8.3 دولار.

وتطارد أعداد كبيرة من الإيرانيين الخائفين على مصير مدخراتهم أي أثر للعمليات الأجنبية في ظل شح المعروض بسبب العقوبات التي عزلت إيران عن النظام المالي العالمي وقوضت معظم عوائد البلاد بعد وقف صادرات النفط، التي تعد الشريان الوحيد للحياة الاقتصادية.

وإلى انهيار العملة وشجع النظام المصرية وقلة شيوع البطاقات الائتمانية إلى إجاء الإيرانيين على حمل أكياس كبيرة من رزم العملات لشراء الحاجات اليومية البسيطة مثل المواد الغذائية. ويقول إيرانيون إن حجم ووزن

العملات يزيد أحياناً على حجم ووزن المواد الرخيصة التي يشترونها من السلع الأساسية للاستهلاك اليومي. ويتندر بعض الإيرانيين من أن جميع سكان البلاد أصبحوا مليونيرات بعد انهيار قيمة العملة.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي ربيعي في مؤتمر صحفي في طهران إن "الحكومة أقرت مشروع قانون حذف أربعة أصفار من العملة واعتماد التومان كعملة وطنية بدل الريال".

ويأتي ذلك بعد الانهيار السريع للعملة الإيرانية منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات، التي تم تشديدها على عدة مراحل، كان آخرها إلغاء جميع إعفاءات شراء النفط الإيراني.

وكان الدولار يساوي نحو 42 ألف ريال في مايو 2018 عند انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وقد ارتفع إلى أكثر من 190 ألف ريال في العام الماضي، وهو يتحرك أمس عند نحو 120 ألف ريال قبل التحول إلى النظام الجديد.

ويرى مراقبون أنه تحول شكلي يهدف لتجميل وتخفيف وقع انهيار الريال، الذي فقد نحو 65 بالمئة من قيمته منذ مايو 2018، بعد أن أصبح شراء سلع رخيصة يتطلب ملايين الريالات. ولا يعادل مليون ريال حالياً سوى 8.3 دولار.

وتطارد أعداد كبيرة من الإيرانيين الخائفين على مصير مدخراتهم أي أثر للعمليات الأجنبية في ظل شح المعروض بسبب العقوبات التي عزلت إيران عن النظام المالي العالمي وقوضت معظم عوائد البلاد بعد وقف صادرات النفط، التي تعد الشريان الوحيد للحياة الاقتصادية.

وإلى انهيار العملة وشجع النظام المصرية وقلة شيوع البطاقات الائتمانية إلى إجاء الإيرانيين على حمل أكياس كبيرة من رزم العملات لشراء الحاجات اليومية البسيطة مثل المواد الغذائية. ويقول إيرانيون إن حجم ووزن

## تباطؤ النمو يدفع مسقط لتأجيل ضريبة القيمة المضافة

### المؤسسات الدولية تؤكد حاجة عُمان لتعزيز الإيرادات



#### مواجهة تحديات مالية مهمة صعبة

سندات الأسبوع الماضي، مع تلفف المستثمرين الدين وسط تدني العوائد في أنحاء العالم. ورغم أن الأسواق غير مغلقة في وجهها، فإن المركز المالي لعُمان يظل ضعيفاً.

وقد أثار لجوء مسقط للاقتراض الخارجي بشراهة لسد العجز في الموازنة مخاوف بين المستثمرين ودفع تصنيفها الائتماني إلى مستوى عالي المخاطرة، في ظل بطء وتيرة الإصلاحات وزيادة الإنفاق الحكومي. وتقدر وكالة ستاندر أند بورز للتصنيفات الائتمانية أن الدين العماني زاد إلى نحو 49 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي من أقل من 5 بالمئة في 2014.

وترجع الوكالة أن يرتفع الدين إلى نحو 64 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، إذا لم تسرع الحكومة من وتيرة الإصلاحات.

وتتوقع ستاندر أند بورز أن يرتفع العجز المالي إلى 10.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية هذا العام من 8.9 بالمئة العام الماضي.

وكانت وكالة التصنيفات الائتمانية قالت في وقت سابق هذا العام إن تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى ما بعد 2020، بالتزامن مع أسعار نفط منخفضة، ينطوي على مخاطر تتهدد افتراضها مستويات عجز أصغر مقارنة مع 2015 - 2017.

وتؤكد مالك أن العمل بضريبة القيمة المضافة لن يغير الوضع المالي لعُمان بشكل جذري، فالضريبة الجديدة ستقلص العجز نحو نقطة مئوية واحدة من الناتج الإجمالي.

وتعتبر الخبير الاقتصادية أنه مع كل ذلك التأخير، فإن الخطوة مهمة لإظهار تقدم على صعيد الضبط المالي.

وكانت وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد استبعدت في تقرير لها نشرته في وقت سابق هذا العام حاجة سلطنة عمان لحزمة إنقاذ مالية لمعالجة الاختلال في التوازنات المالية، كالذي تلقتة البحرين.

وستن السلطنة بعض الضرائب على مدار الأعوام القليلة الماضية. ففي 2017، زادت ضريبة الشركات إلى 15 بالمئة من 12 بالمئة. وفي الشهر الماضي فرضت ضرائب استهلاك جديدة.

وقال البنك الدولي في تقرير العام الماضي إن مبعث القلق الاجتماعي الرئيسى لعُمان هو نقص الوظائف فضلاً عن "الآثار السلبية لإصلاح الدعم على الأسر الضعيفة".

ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، فإن نسبة البطالة بين الشباب العماني بلغت حوالي 8.3 بالمئة في العام الماضي. وخفض صندوق النقد مطلع الشهر الماضي توقعاته لنمو الاقتصاد العماني خلال العام الحالي، رغم كل المساعي التي تبذلها مسقط للخروج من أزمته بتنفيذ حزمة إصلاحات لتتويع مصادر الدخل.

اضطرت سلطنة عُمان إلى تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة مرة أخرى، في تحرك ربطه كثيرون بعدم استعداد الدولة الخليجية للدخول في هذه المرحلة، التي من المفترض أن تساعدها على جني عوائد إضافية، وهو ما يؤثر تساؤلات حول قدرتها على تنفيذ برنامجها الإصلاحي.

مسقط - أراجت الحكومة العُمانية للمرة الثانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي كان من المفترض أن تبدأ مطلع العام الجاري لرشد خزينة الدولة بأموال إضافية تمكنها من اجتياز الأزمة الاقتصادية تدريجياً.

وأشارت وثيقة حكومية إلى أن مسقط "تخطط لفرض ضريبة القيمة المضافة بحلول عام 2021"، لتؤخر أكثر إجراء يقول الاقتصاديون إنه قد يكون حساساً من الناحية السياسية وسط تباطؤ النمو وارتفاع معدل البطالة.

وقالت زارة المالية في بيان إنه "لا خطط لتأجيل ضريبة القيمة المضافة وإن العمل جارٍ لاستكمال الإجراءات التشريعية لإصدار قانون" بذلك.

وضريبة القيمة المضافة البالغ نسبتها 5 بالمئة وتشمل غالبية السلع والخدمات، هي ضريبة يدفعها المستهلك، وتفرض على الفارق بين سعر الشراء من المصنع وسعر البيع للمستهلك.

وانتقدت دول مجلس التعاون الخليجي الست على فرض ضريبة القيمة المضافة مع بداية العام الماضي بعدما تضررت إيراداتها جراء هبوط أسعار النفط، لكن مسقط الأضعف مالياً بينها، أراجت التنفيذ إلى 2019.

ودشنت السعودية والإمارات تطبيق ضريبة القيمة المضافة للمرة الأولى في دول الخليج بهدف زيادة الإيرادات المالية غير النفطية، في وقت تباينت فيه مواقف دول الخليج الأخرى بشأن موعد تطبيقها في وقت لاحق.

وينص الاتفاق الموقع بين دول المنطقة على أنه في حال تطبيق دولتين للضريبة المضافة، فعلى بقية الدول

## عُمان تضم إيني وبي بي إلى حقول الغاز

مسقط - وقعت سلطنة عُمان مع شركتي إيني الإيطالية وبي بي البريطانية أمس اتفاقاً للتقريب عن الغاز وحقول وسط الدولة الخليجية. ويرى محللون أن هذه الخطوة ستعزز أعمال قطاع الطاقة، بما سيسهم في تحقيق تطلعات الحكومة إلى زيادة العوائد مع رفع الكفاءة التشغيلية، وتقليص النفقات في السنوات المقبلة. وقالت وزارة النفط والغاز العماني على حسابها بموقع تويتر أمس إنها وقعت اتفاقية مع إيني وبي بي عمان بخصوص حق التقريب عن الغاز في منطقة الامتياز رقم 77.

وذكرت الوزارة أن الاتفاقية تشمل "تنفيذ المسوحات الزلزالية وإجراء العديد من الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وحفر عدد من الآبار الاستكشافية".

وتضمنت تسريع تطبيق ضريبة القيمة المضافة مرة أخرى، في تحرك ربطه كثيرون بعدم استعداد الدولة الخليجية للدخول في هذه المرحلة، التي من المفترض أن تساعدها على جني عوائد إضافية، وهو ما يؤثر تساؤلات حول قدرتها على تنفيذ برنامجها الإصلاحي.

مسقط - أراجت الحكومة العُمانية للمرة الثانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي كان من المفترض أن تبدأ مطلع العام الجاري لرشد خزينة الدولة بأموال إضافية تمكنها من اجتياز الأزمة الاقتصادية تدريجياً.

وأشارت وثيقة حكومية إلى أن مسقط "تخطط لفرض ضريبة القيمة المضافة بحلول عام 2021"، لتؤخر أكثر إجراء يقول الاقتصاديون إنه قد يكون حساساً من الناحية السياسية وسط تباطؤ النمو وارتفاع معدل البطالة.

وقالت زارة المالية في بيان إنه "لا خطط لتأجيل ضريبة القيمة المضافة وإن العمل جارٍ لاستكمال الإجراءات التشريعية لإصدار قانون" بذلك.

وضريبة القيمة المضافة البالغ نسبتها 5 بالمئة وتشمل غالبية السلع والخدمات، هي ضريبة يدفعها المستهلك، وتفرض على الفارق بين سعر الشراء من المصنع وسعر البيع للمستهلك.

وانتقدت دول مجلس التعاون الخليجي الست على فرض ضريبة القيمة المضافة مع بداية العام الماضي بعدما تضررت إيراداتها جراء هبوط أسعار النفط، لكن مسقط الأضعف مالياً بينها، أراجت التنفيذ إلى 2019.

ودشنت السعودية والإمارات تطبيق ضريبة القيمة المضافة للمرة الأولى في دول الخليج بهدف زيادة الإيرادات المالية غير النفطية، في وقت تباينت فيه مواقف دول الخليج الأخرى بشأن موعد تطبيقها في وقت لاحق.

وينص الاتفاق الموقع بين دول المنطقة على أنه في حال تطبيق دولتين للضريبة المضافة، فعلى بقية الدول



أرخص من قيمة الورق

## فيسبوك تلوح بإمكانية إلغاء مشروع عملتها الرقمية

من الحكومات والسلطات الرقابية. ورجحت استمرار واتساع تلك المخاوف.

كان وزير المالية الفرنسي برونو لومير قد أعلن في وقت سابق من الشهر الحالي أن مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى تتنظر مقترحات من مجموعة عمل "بحلول خريف هذا العام" حول كيفية التعامل مع عملة "ليبرا".

وقال عقب يومين من المباحثات الوزارية لمجموعة السبع في شانتيه بالقرب من باريس إن "جميع أعضاء مجموعة الدول السبع أعربوا عن قلقهم الشديد إزاء مشروع عملية ليبرا".

وحذرت مجموعة العمل برئاسة عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، بينوا كور، من أن هناك حاجة لـ"جهد كبير" من مطوريها ما يُعرف بالعملات المشفرة مثل ليبرا "قبل أن ينتظروا موافقة السلطات المعنية".

وجاء في ملخص تقرير تناقله مسؤولون فرنسيون أن عملة ليبرا وما شابهها من مشروعات تشكل مخاطر جدية فيما يتعلق بقضايا من بينها غسل الأموال

وتحويل الإلهاب وحماية المستهلكين والبيانات والمنافسة العادلة والالتزام الضريبي.

سلبية على أعمالنا وسمعنا أو نتأجنا المالية".

وكانت فيسبوك قد أعلنت في وقت سابق عن خطط إطلاق عملة رقمية جديدة باسم "ليبرا" في عشرات الدول بحلول بداية العام المقبل، مع إطلاقها بشكل تجريبي في نهاية العام الحالي.

واعترفت بأن مبادرة إطلاق عملة "ليبرا" الرقمية أثار مخاوف ومعارضة من العديد

من الحكومات والسلطات الرقابية. ورجحت استمرار واتساع تلك المخاوف.

كان وزير المالية الفرنسي برونو لومير قد أعلن في وقت سابق من الشهر الحالي أن مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى تتنظر مقترحات من مجموعة عمل "بحلول خريف هذا العام" حول كيفية التعامل مع عملة "ليبرا".

وقال عقب يومين من المباحثات الوزارية لمجموعة السبع في شانتيه بالقرب من باريس إن "جميع أعضاء مجموعة الدول السبع أعربوا عن قلقهم الشديد إزاء مشروع عملية ليبرا".

وحذرت مجموعة العمل برئاسة عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، بينوا كور، من أن هناك حاجة لـ"جهد كبير" من مطوريها ما يُعرف بالعملات المشفرة مثل ليبرا "قبل أن ينتظروا موافقة السلطات المعنية".

وجاء في ملخص تقرير تناقله مسؤولون فرنسيون أن عملة ليبرا وما شابهها من مشروعات تشكل مخاطر جدية فيما يتعلق بقضايا من بينها غسل الأموال

واشنطن - اعترفت شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك أمس بوجود مصاعب كبيرة أمام تنفيذ مبادرتها لإطلاق عملة رقمية جديدة خاصة بها، بعد اتساع الجبهة العالمية المعارضة والحذرة من خطورة المشروع على النظام المالي العالمي.

وقالت فيسبوك في بيان موجه إلى هيئة سوق المال الأميركية إنها "لا يمكنها تأكيد طرح العملة ليبرا أو المنتجات والخدمات ذات الصلة بها وفقاً للجدول الزمني المقترح. وقد لا يتم طرحها على الإطلاق".

وأشارت إلى أنها تواجه صعوبات جديدة بشأن القواعد التنظيمية والتكنولوجيا الجديدة، في ظل غياب أي قواعد واضحة لتنظيم تداول العملات الرقمية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول.

وأضافت فيسبوك في بيانها الرسمي أن مشاركتها في "اتحاد ليبرا سيجعلها عرضة لرقابة تنظيمية كبيرة، ولغير ذلك من المخاطر التي قد يكون لها تأثيرات

واضحت فيسبوك في بيانها الرسمي أن مشاركتها في "اتحاد ليبرا سيجعلها عرضة لرقابة تنظيمية كبيرة، ولغير ذلك من المخاطر التي قد يكون لها تأثيرات



فيسبوك عبرت في بيان عن مخاوف من أن يجعلها مشروع عملة ليبرا عرضة لرقابة تنظيمية أكثر تشدداً

